الأمم المتحدة

S/2000/858

مجلس الأمن

Distr.: General
11 September 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة شفوية صادرة عن وزارة الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ومقدمة إلى وزارة خارجية جمهورية كرواتيا بشأن تنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفتش
القائم بالأعمال المؤقت
للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

120900 120900 00-63763 (A)
0063763

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحياتها إلى وزارة الخارجية في جمهورية كرواتيا، وإذ تؤكد رغبتها واستعدادها لمواصلة عملية التطبيع وتطوير التعاون الثنائي لتحقيق الصالح المشترك، يشرفها أن تشير إلى ما يلي:

تلاحظ وزارة الخارجية الاتحادية ، مع الأسف أن تنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا المبرم في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ في بلغراد (انظر A/51/318-S/1996/706) قد أصابه الركود منذ أكثر من عام نتيجة للموقف السلبي وعدم التعاون من الجانب الكرواتي.

فقد أوقف الجانب الكرواتي بشكل منفرد المفاوضات الجارية لحل المسألة المتصلة بالمفقودين، و لم يدع منذ آذار/مارس ١٩٩٩ حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى عقد اجتماع للجنة التابعة للحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمختصة بالمسائل الإنسانية والمفقودين واللجنة التابعة لحكومة جمهورية كرواتيا المختصة بالمحتجزين والمفقودين، وذلك على الرغم مما أبداه الجانب اليوغوسلافي من مبادرات عديدة في هذا الصدد.

وبقيامه بذلك، فإنه ينتهك أيضا الاتفاق المبرم بين وزارتي الخارجية المؤرخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٩٨ بشأن تبادل جميع المحتجزين وفقا لمبدأ ''الكل مقابل الكل''.

ويواصل الجانب الكرواتي إعاقة الاتفاق المبرم بين الوزارتين، فالإفراج مؤخرا عن خمسة أشخاص من الصرب من السجون لا يمكن أن يرضي الجانب اليوغوسلافي الذي لا يزال يتوقع الإفراج عن جميع الأشخاص الذين يشملهم هذا الاتفاق.

و لم تقبل جمهورية كرواتيا، بلا سبب سليم، اقتراحا رسميا من الجانب اليوغوسلافي بعقد اجتماع في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في بلغراد للجنة اليوغوسلافية الكرواتية المشتركة لتنفيذ المادة ٧ من الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات (عودة اللاجئين والمشردين بصورة حرة وآمنة؛ واستعادة ملكيتهم لأملاكهم، بمعنى كفالة تعويض عادل عنها؛ والأمن الكامل للاجئين والمشردين؛ وكفالة الأوضاع اللازمة لحياة طبيعية وآمنة؛ وإعلان العفو العام ما عدا عن الأعمال التي لها طابع جرائم الحرب؛ وتشجيع التنفيذ الكامل لاتفاق إردوت؛ وتقديم ضمانات لتوفير نفس الحماية القانونية لأملاك الأشخاص الماديين والكيانات القانونية لكلا الجانبين).

ويؤجل الجانب الكرواتي مواصلة عمل اللجان التابعة للجانبين لحل مسألة بريفلاكا على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاق تطبيع العلاقات. فلم تجتمع اللجان لما يزيد عن سنة على الرغم من الوعود المتكررة من الجانب الكرواتي باقتراح تاريخ لعقد اجتماع. ومن ناحية أخرى، أجرى الممثلون الرسميون لجمهورية كرواتيا محادثات عن هذه المسألة مع ممثلي حكومة الجبل الأسود، التي لا تتمتع بموجب دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ودستور الجبل الأسود بأي ولاية أو قدرة دولية لإجراء هذه المفاوضات. وتم أيضا، دون علم أو اتفاق ثنائي مناسب، فتح نقاط لعبور الحدود بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفة غير قانونية على جانب الحدود اليوغوسلافية الكرواتية في جمهورية الجبل الأسود في انتهاك من جانب واحد لنظام الحدود بين البلدين. ولذلك فإن جمهورية كرواتيا تنتهك بصفة منفردة الالتزامات المحددة بموجب اتفاق تطبيع العلاقات.

ويتجنب الجانب الكرواتي بشكل منتظم إجراء محادثات عن تحديد خط الحدود بين البلدين على الدانوب.

ولم يبد أيضا استعداده أو حسن نيته لكي يلبي في الوقت المناسب طلب الجانب اليوغوسلافي بتمكينه بأسرع ما يمكن من إصلاح الجسر الواقع بالقرب من باتشكابلانكا ولوك وجعله صالحا للاستعمال، وهو الجسر الذي تدمر في العدوان الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وله أهمية حيوية للسكان المقيمين في منطقة الحدود بين البلدين.

وعلى عكس أحكام اتفاق تطبيع العلاقات (المادة ٥ من الاتفاق) التي اعترفت فيها جمهورية كرواتيا بالاستمرارية الدولية القانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن كرواتيا تخرق في الوقت الحالي التزاماتها بموجب الاتفاق المشار إليه آنفا، الذي وافقت عليه موافقة تامة، وذلك عن طريق المشاركة في الإجراءات الرامية إلى الطعن في مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة.

وليس بوسع الجانب اليوغوسلافي إلا أن يشير أيضا إلى أن جمهورية كرواتيا تفي، ببطء وعلى نحو غير كاف، بالتزاماتها بموجب الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربي (اتفاق إردوت)، ورسالة النوايا بشأن عودة الصرب المطرودين والمشردين بلا إعاقة وحرية وحماية حقوق الإنسان وضمان الأمن لجميع الصرب المقيمين في المنطقة واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عن الممتلكات المصادرة أو المدمرة أو المخربة. ولا تلتزم جمهورية كرواتيا بشكل ثابت بأحكام هذه الوثائق وخاصة رسالة النوايا التي تكفل للصرب المقيمين في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تمتعهم

بجميع الحقوق فيما يتعلق باستقلالية التعليم والاستقلالية الثقافية (الفقرة ٨ من رسالة النوايا).

وتتم عودة الصرب المطرودين إلى جمهورية كرواتيا ببطء شديد للغاية وبلا ضمانات تكفل للراغبين في العودة أنهم سيتمكنون من ذلك في المستقبل القريب. كما أن التصريحات التي أدلى بها ممثلو السلطات الكرواتية الجديدة الذين يشغلون أعلى المناصب والتي أعلنوا فيها حدوث تغييرات كبيرة فيما يتصل بحل هذه المسألة الإنسانية الحساسة والتي أدت إلى بث الأمل في قلوب أعداد كبيرة من اللاجئين بأنهم سيتمكنون من العودة إلى ديارهم، لم تترجم إلى واقع عملي أو تأجل تنفيذها إلى أجل غير مسمى بسبب المغالاة في شكليات توافر العمل.

واستمر حدوث هجمات بدنية ومضايقات وهجمات فظة على الصرب العائدين كان لها نتائج مميتة (حالات قتل في بيراك وزادار وتشيبنك وقرية بوريك بالقرب من ميكلوتش وليتشيكا كالدرما) فضلا عن حوادث أخرى خطيرة (لوفاس وتوفارنيك وسوتين وتيمبوييفيتشي وستاري يانكوفيتشي، وتدنيس شواهد قبور الصرب القتلى في فيليون بالقرب من سلوني) وهي حوادث لم تستجب لها السلطات الكرواتية في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة.

وعلاوة على ذلك، أتاحت جمهورية كرواتيا إقليمها لأجهزة الإرسال التلفزيوني والإذاعي الأجنبية التي تشوش على محطات الإذاعة والتلفزيون اليوغوسلافية وتعوقها بالتالي عن أداء عملها المعتاد، وتقود حملة دعائية مناهضة ليوغوسلافيا تمثل شكلا من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية غير مقبول من وجهة نظر مبادئ العلاقات الدولية ويمثل انتهاكا لاتفاق تطبيع العلاقات.

وفي الوقت نفسه، اشتركت جمهورية كرواتيا بصفة منفردة في محادثات مستقلة مع جمهورية الجبل الأسود، وهي وحدة اتحادية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك في انتهاك صارخ لاتفاق تطبيع العلاقات الذي أخذت جمهورية كرواتيا على عاتقها بموجبه أن تنظم علاقاتها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتحل مشاكلها معها عن طريق الحوار.

لقد قام ممثلو كرواتيا الذين يشغلون أعلى المناصب، استيبان ميسيتش رئيس الجمهورية وإفبيتشا راتشان رئيس الوزراء وتونينو بيكولا وزير الخارجية في الأشهر القليلة الماضية بإجراء عدة لقاءات والإدلاء بتصريحات في جمهورية كرواتيا وفي الخارج تتعلق بالتطورات السياسية والاجتماعية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متدخلين بطريقة فظة وغير مقبولة في الشؤون والمسائل الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يتعين

إدانته بأقوى العبارات ورفضه باعتباره سلوكا منافيا للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ونص وروح اتفاق تطبيع العلاقات.

وفي ذلك الصدد، ترغب وزارة الخارجية الاتحادية في لفت الانتباه إلى أن الاتصالات والرسائل والاتفاقات مع السلطات الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تمثل الطريقة الوحيدة التي لا يمكن التغاضي عنها لتناول وحل جميع المسائل التي يهم جمهورية كرواتيا إثارتها وحلها في العلاقات المتبادلة، وأن جميع الاتفاقات أو المعاهدات أو الأفعال الأخرى المتعلقة بالعلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا تفتقر إلى الأسس القانونية وتناقض اتفاق تطبيع العلاقات والقانون الداخلي والدولي، وينبغي ألا يجري الاعتراف بها وأن يتحمل الجانب الكرواتي عواقبها الضارة.

وتعرب وزارة الخارجية الاتحادية عن قلقها إزاء الانتهاكات والتأجيلات المستمرة لتنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات ولتجنب تنفيذ الأنشطة والخطوات المحددة المواعيد والمتفق عليها من قبل من أجل هذا التنفيذ.

وتدعو وزارة الخارجية الاتحادية جمهورية كرواتيا إلى التخلي عن ممارساتها السابقة، وإلى استئناف احترام عملية تطبيع العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أساس اتفاق تطبيع العلاقات الذي يحقق المصلحة المتبادلة للطرفين فضلا عن السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.